مفارقة الثروة: الفعالية العسكرية لدول الخليج على المحك.

المصدر: معهد دراسات الأمن القومي (INSS)

◆ تشرين الأول - أكتوبر 2026 ◆



مركز قاسيون
للدراسات الاستراتيجية
Qasioun Center for Strategic Studies

مفارقة الثروة:
الفعالية العسكرية لدول الخليج على المحك

لماذا لم تُثبت الاستثمارات العسكرية الهائلة لدول الخليج جدواها في ميدان القتال، وما تبعات ذلك؟

المصدر: معهد دراسات الأمن القومي (INSS) | تشرين الأول - أكتوبر 2026

الكاتب

يوئيل غوزانسكي

رئيس برنامج الخليج في معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي (INSS)،
وباحث في معهد الشرق الأوسط (MEI) في واشنطن.

الفهرس

بين تخصيص الموارد والفاعلية العسكرية 4
الأغراض المتعددة لصفقات التسليح..... 6
العوائق البنيوية..... 9
الخلاصة والتبعات بالنسبة إلى إسرائيل..... 14



أنفقت دول الخليج العربية على مدى سنوات أموالاً طائلة لشراء أنواع متعددة من منظومات التسليح المتطورة، غير أن المواجهات الأخيرة مع إيران والجماعات الموالية لها كشفت صعوبة تحويل هذه الاستثمارات إلى قوة عسكرية قادرة على تنفيذ عمليات مستقلة ومواصلتها لفترات طويلة.

ويرجع هذا القصور إلى محدودية الموارد البشرية، وتشتت التنظيمات العسكرية، وضعف التكامل بين القوات والمنظومات المختلفة، فضلاً عن الاعتماد على وسائل وإسناد خارجيين، ويُضافُ إلى ذلك أن صفقات التسليح لا تستهدف تلبية الاحتياجات العسكرية وحدها، بل تخدم أغراضاً أخرى، منها تحقيق مكاسب سياسية، وتعزيز المكانة الدولية، وحماية الأنظمة الحاكمة.

ويزيد هذه المشكلة تعقيداً اختلالٌ بنيوي في طبيعة المواجهة مع إيران والجماعات الموالية لها؛ إذ تستطيع هذه الأطراف استخدامَ الصواريخ والمسيّرات وقوات متفرقة منخفضة الكلفة نسبياً في مواجهة منظومات دفاعية ووسائط قتالية باهظة الثمن، فتفرض بذلك حرب استنزاف تُضعِف التفوق التقني لدول الخليج.

ونتيجة لذلك، يصعب على الولايات المتحدة تحميل هذه الدول نصيباً أكبر من أعباء الأمن الإقليمي، ما يضطر واشنطن إلى مواصلة توفير الوسائل العسكرية الأساسية التي تفتقر إليها، والتدخل عند وقوع الأزمات. أما بالنسبة إلى إسرائيل، فيعني ذلك أن دول الخليج، وإن كانت شريكة مُهِمَّةً سياسياً واقتصادياً، فإنها لم تبلغ بعد المستوى الذي يؤهلها لتكون ركيزة عسكرية إقليمية قوية يُعتمد عليها.

في خضم الحرب مع إيران في آذار/مارس 2026، حين استهدفت الصواريخُ الإيرانيةُ السعوديةَ، وجّه السيناتور الأميركي ليندسي غراهام سؤالاً حاداً إلى السعوديين: «إذا لم تكونوا مستعدين لاستخدام قواتكم المسلحة الآن، فمتى ستستخدمونها؟» وذكّر غراهام بأن الولايات المتحدة باعت المملكة أسلحة متطورة، بل وصف جيشها بأنه قادر على العمل. وكانت تصريحات غراهام تشير إلى إحجام السعودية عن استخدام قوتها العسكرية بفاعلية ضد إيران، لكنها تثير أيضاً مفارقة أوسع حيّرت كثيرين: كيف يُعقل أن دولاً أنفقت طوال عقود أموالاً طائلة لشراء بعض أكثر منظومات التسليح تطوراً في العالم، لا تزال تتخذ موقفاً أقرب إلى السلبية في مواجهة إيران، وتجد صعوبة في التصدي للجماعات الموالية لها، والدفاع عن أراضيها ومنشآتها الحيوية اعتماداً على قواتها الذاتية؟

بين تخصيص الموارد والفاعلية العسكرية

مع تنامي الثروات الناجمة عن النفط، أخذت الممالك العربية في الخليج تخصص موارد مالية هائلة لبناء قوتها العسكرية، فقد تبوَّأت السعودية والإمارات وقطر والكويت، وحتى البحرين وعُمان، مراتب متقدمة عالمياً في الإنفاق العسكري قياساً بالناتج المحلي الإجمالي، أو في حجم واردات الأسلحة مقارنة بمساحتها وعدد سكانها وحجم قواتها المسلحة.

وتمتلك هذه الدول قوات جوية مجهزة بأجيال متطورة من المقاتلات الغربية، ومنظومات للدفاع الجوي، وذخائر دقيقة التوجيه، وسفناً حربية، وطائرات مسيّرة، فضلاً عن منظومات متقدمة للاستخبارات والقيادة والسيطرة، كما استثمرت السعودية والإمارات في تطوير صناعات دفاعية محلية وتنويع مصادر التسليح، فيما اتخذت الإمارات وقطر والكويت خلال السنوات الأخيرة خطوات لتطبيق الخدمة العسكرية الإلزامية.

وخلافاً لدول كثيرة تواجه قيوداً مالية، تمتعت دول الخليج طوال سنوات بوفرة الأموال وإمكان الوصول إلى كبار مورّدي الأسلحة في العالم، ومع ذلك، لم تتحول مشترياتها العسكرية الضخمة إلى فاعلية عسكرية تضاهي حجمها، ومن هنا، تتيح تجربة دول الخليج استبعاد العامل المالي إلى حد بعيد من تفسير هذا القصور، وطرح سؤال أساسي: ما الذي يحول دون تحويل الموارد المخصصة للجيوش إلى نتائج فعلية في ميدان العمليات؟

تبدأ الإجابة بالتمييز بين «الموارد العسكرية» و«الفاعلية العسكرية»، أي قدرة الجيش على استثمار الموارد المتاحة له لتحقيق نتائج عملياتية، فحجم الميزانية العسكرية، وعدد المقاتلات، وكمية بطاريات الدفاع الجوي ونوعيتها، لا تقدم سوى صورة جزئية عن القوة العسكرية.

ذلك أن القوة العسكرية الحديثة تقوم على عناصر أوسع بكثير، تشمل كفاءة الأفراد، والخبرة العملياتية، والجاهزية، والقيادة والسيطرة، والقدرة على العمل المشترك بين أفرع القوات المسلحة، فضلاً عن القدرة على التعلم من التجارب، ولا تستطيع بعض دول الخليج تشغيل بعض المنظومات المتطورة التي اشترتها وصيانتها بصورة كاملة ومستقلة.

وعليه، فالسؤال ليس ما إذا كانت دول الخليج قد أحرزت تقدماً عسكرياً، فهذا أمر واقع، وإنما ما إذا كان تطور كفاءتها التنظيمية ومواردها البشرية قد واكب وتيرة مشترياتها العسكرية، أو حجم التحديات الأمنية التي تواجهها.

ولتفسير هذه الفجوة، لا بد من البدء بسؤال أساسي كثيراً ما يغيب عن النقاش: ما الأهداف الفعلية من شراء الأسلحة؟

ثمة افتراض ضمني بأن الدول تشتري الأسلحة لتعزيز قدرتها على مواجهة التهديدات إلى أقصى حد ممكن، غير أن صفقات التسليح في دول الخليج تؤدي أغراضاً متعددة في الوقت نفسه؛ فإلى جانب غاياتها العسكرية المباشرة، تُستخدم أداةً في السياسة الخارجية، ووسيلةً لحماية الأنظمة الحاكمة، وتعزيز المكانة والتنافس عليها،

ولذلك، لا ينبغي افتراض أن كل دولار إضافي يُنفق على شراء الأسلحة سيقابله بالضرورة تحسن مماثل في الفاعلية العسكرية.

الأغراض المتعددة لصفقات التسليح

تتجلى هذه الحقيقة بوضوح في التنافس بين دول الخليج نفسها، فإلى جانب التهديد الإيراني، تأثرت مشتريات الأسلحة منذ زمن طويل بطبيعة العلاقات بين الممالك الخليجية، وقد أصبح التنافس الإقليمي، وسعي هذه الدول إلى ترسيخ مكانتها وتعزيز هيبتها، من العوامل التي تدفعها إلى توسيع قوتها العسكرية، ويستحق هذا الجانب اهتماماً أكبر من الباحثين وصنّاع القرار.

ولا يقتصر التنافس بين الرياض وأبو ظبي والدوحة على المجال الأمني، بل يمتد إلى الطيران المدني، والموانئ البحرية، والمراكز المالية، والاستثمارات، والرياضة، والسياحة، والدبلوماسية، والقدرة على التوسط في الأزمات الدولية، وتشكّل القوة العسكرية عنصراً إضافياً في هذا التنافس على المكانة الإقليمية والدولية.

ويؤدي ذلك أحياناً إلى الميل لشراء منظومات تسليح متطورة تستقطب الأنظار وتحمل دلالات رمزية كبيرة، فاقتناء أحدث المقاتلات أو منظومات الدفاع الجوي لا يكون بالضرورة استجابة لتهديد محدد، بل قد يكون أيضاً رسالة إلى الداخل والخارج بشأن مكانة الدولة. ولا تكمن المشكلة في أن هذه المنظومات عديمة الجدوى، فمعظمها ذو قيمة عملياتية كبيرة، وإنما في أن الرغبة في اقتناء «الأفضل» لا تنسجم بالضرورة مع الحاجة إلى بناء قوة عسكرية متوازنة تبلغ أقصى درجات الفاعلية.

فالأموال التي تُنفق على شراء المنظومات الباهظة لا يقابلها بالضرورة استثمار مماثل في مخزونات الذخيرة، وقطع الغيار، وتأهيل فنيي الصيانة، والتحصينات، والإمداد والتموين، وتوفير منظومات بديلة عند تعطل المنظومات الأساسية، وتدريب الأفراد، وتوسيع قاعدة التجنيد الإلزامي، وهذه جوانب لا تحظى بالاهتمام السياسي الذي تحظى به صفقات الأسلحة الكبرى، لكنها بالغة الأهمية في زمن الحرب. وثمة عامل آخر يدفع دول الخليج إلى التوسع في شراء الأسلحة، يتمثل في استخدام صفقات التسليح لتعزيز العلاقات الخارجية، فالصفقة العسكرية في الخليج ليست مجرد معاملة تجارية، ولا تقتصر على نقل وسائل قتالية من دولة إلى أخرى، بل قد تكون وسيلة لربط أمن الدولة المشترية بمصالح الدولة المورِّدة.

ويتضح ذلك خصوصاً في العلاقات مع الولايات المتحدة، فشراء مقاتلة أميركية أو منظومة دفاع جوي أميركية ينشئ علاقة قد تمتد لعقود، وتشمل تدريب الأطقم، والصيانة، وتوريد قطع الغيار والذخائر، وتحديث المنظومات، وتقديم المشورة، وإجراء التدريبات المشتركة، والتواصل المنتظم بين وزارات الدفاع والقوات المسلحة في البلدين.

كما تنشئ العقودُ الضخمة مصالحَ اقتصادية وفرص عمل في

الدولة المورّدة، وبهذا المعنى، لا تشتري دول الخليج منظومة تسليح فحسب، بل تشتري معها علاقة استراتيجية. ويعني ذلك أن جانباً من العائد المنتظر من الإنفاق العسكري لا يُراد له أن يظهر في ميدان القتال، وإنما في ميدان الدبلوماسية.

ويساعد المنطق نفسه على تفسير سعي دول الخليج إلى تنويع مصادر تسليحها، فقد كان التوجه نحو الصين وروسيا، على سبيل المثال، وسيلة لتعزيز العلاقات معهما، واكتساب أوراق ضغط في التعامل مع واشنطن، وتقليل الاعتماد على مورّد واحد.

غير أن لهذا التنويع أعباء عملياتية واضحة؛ فالمنظومات المستورَدة من مصادر مختلفة تحتاج إلى قطع غيار خاصة، وبرامج تدريب منفصلة، وترتيبات صيانة مختلفة. وهنا يبرز تعارض مهم: فما يحقق أكبر مكسب سياسي لا يكون بالضرورة الخيار الأفضل من الناحية العسكرية.

فقد يرى قائدُ القوات الجوية أن الأفضل هو توحيد طرازات الطائرات والمنظومات التي يستخدمها، بينما ترى القيادة السياسية في توزيع عقود التسليح بين الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا والصين وغيرها وسيلةً لتوسيع دائرة الدول التي أصبحت لها مصالح مرتبطة بأمن بلاده. وبناءً على ذلك، فإن ما يبدو قصوراً في الكفاءة العسكرية قد يكون خياراً عقلانياً تماماً من وجهة النظر السياسية.

وثمة جانب آخر يرتبط بطبيعة الأنظمة السياسية في الممالك العربية، فقد أكدت دراسات الجيوش الخليجية منذ سنوات وجود تعارض بين متطلبات الدفاع عن الدولة وضرورات حماية النظام الحاكم.

فمن وجهة نظر الأسرة الحاكمة، قد يشكّل وجود جيش قوي ومستقل ومتماسك، يخضع لسلسلة قيادة مركزية، تهديداً داخلياً

محتملاً، وقد أدى هذا الاعتبار في عدد من الدول إلى تعدد المؤسسات العسكرية وتشتتها، وإنشاء قوات موازية، مثل الحرس الوطني أو الحرس الرئاسي، وتوزيع المسؤوليات بين مراكز نفوذ مختلفة.

ومن منظور بقاء النظام الحاكم، يمكن فهم هذا التوجه؛ فتوزيع القوة بين جهات متعددة يقلل احتمال استئثار جهة واحدة بالسلطة.

أما من الناحية العسكرية، فقد يؤدي ذلك إلى إضعاف وحدة القيادة، وتبادل المعلومات، والتخطيط المشترك، والقدرة على حشد جميع الموارد المتاحة وتوظيفها ضمن منظومة عسكرية موحدة.

وهنا يكمن أحد مفاتيح فهم هذه المفارقة: فما يبدو إخفاقاً في عمل المؤسسة العسكرية لا يُعد بالضرورة إخفاقاً من وجهة نظر النظام السياسي. فقد أسهمت اعتبارات بقاء الأنظمة الحاكمة في تحديد كيفية توزيع الموارد والصلاحيات والقوة داخل المؤسسات الدفاعية، وكان ذلك في كثير من الأحيان على حساب تماسك القوات المسلحة، واحترافيتها، وقدرتها العملياتية على مواجهة التهديدات الخارجية.

العوائق البنيوية

حتى عندما تتوافر الإرادة السياسية لبناء جيش محترف، تواجه دول الخليج عائقاً بنيوياً يصعب التغلب عليه بالمال وحده، يتمثل في نقص الكوادر البشرية، وتشتد هذه المشكلة في الدول قليلة السكان، حيث يكون عدد المواطنين في سن الخدمة العسكرية محدوداً بطبيعته، فمن الممكن شراء الطائرات ومنظومات الدفاع الجوي والسفن الحربية خلال مدة قصيرة، لكن إعداد طيارين وفنيين ومهندسين وعناصر استخبارات ومشغّلي منظومات وضباط أركان

مؤهلين يستغرق سنوات، ولا يستطيع دائماً مواكبة وتيرة شراء الأسلحة المتطورة.

ويزيد هذه المشكلة تعقيداً صعوبة استقطاب الكفاءات والاحتفاظ بها، ففي الدول الثرية مثل دول الخليج، تتوافر للشباب المتعلّمين فرص عمل مجزية ومريحة، ولذلك لا تكون الخدمة العسكرية دائماً الخيار الأكثر جاذبية، ولا سيما في الاختصاصات الشاقة التي تتطلب مهارات تقنية عالية، أو التي لا تحظى بمكانة اجتماعية مرموقة.

ونتيجة لذلك، تستمر الفجوة بين القدرة على شراء منظومات تسليح متطورة بسرعة، والقدرة على إعداد الكوادر البشرية اللازمة لتشغيلها وصيانتها ودمجها في عمليات عسكرية معقدة، وهو أمر يتطلب سنوات من العمل والتدريب.

وتفسر هذه الفجوة أيضاً اعتماد بعض جيوش الخليج اعتماداً واسعاً على المستشارين والفنيين والمتعاقدين والعسكريين الأجانب، ولا يعني هذا الاعتماد بالضرورة ضعف الأداء في الظروف الاعتيادية، بل قد يتيح الاستفادة من خبرات تقنية رفيعة المستوى، غير أن المشكلات تظهر عند الانتقال من ظروف السلم إلى حالات الطوارئ، حين لا يكون استمرار الأفراد الأجانب في أداء مهامهم مضموناً.

ولا تقتصر الفجوة بين الموارد المتاحة والقدرة على توظيفها على مستوى كل دولة، بل تمتد إلى المستوى الإقليمي، فإذا جُمعت القوات والوسائل العسكرية التي تمتلكها دول الخليج العربية الست، فستبدو قوة عسكرية كبيرة بالفعل، لكن جمع هذه الوسائل حسابياً لا يعني بالضرورة القدرة على تشغيلها ضمن منظومة موحدة.

وقد سعت الدول الست طوال سنوات إلى إنشاء منظومات دفاعية مشتركة، غير أن تحقيق التكامل الكامل في صورة الموقف

الجوي، ووسائل الرصد والاستشعار، والمعلومات الاستخبارية، ومنظومات القيادة والسيطرة، يتطلب قدراً كبيراً من الثقة المتبادلة، والاتفاق على كيفية توزيع الصلاحيات والمسؤوليات، ويعوق هذا المسعى التنافس بين دول الخليج، وحرص كل دولة على الاحتفاظ باستقلال قرارها، ومخاوفها من تبادل المعلومات الحساسة.

وتبرز هذه الصعوبة بوجه خاص في الدفاع ضد الصواريخ والطائرات المسيّرة، فطبيعة الخليج الجغرافية لا تسمح لأي دولة بأن تتعامل مع مجالها الجوي بمعزل عن المجالات الجوية للدول المجاورة، ولهذا تضغط الولايات المتحدة منذ سنوات على دول الخليج لدمج منظومات دفاعها الجوي.

فقد يُرصد تهديد جوي فوق أراضي دولة، ثم يمر عبر أجواء دولة ثانية، قبل أن يستهدف دولة ثالثة، ومن الناحية العملياتية، تبدو الحاجة إلى منظومة دفاع إقليمية مشتركة واضحة، غير أن الاعتبارات السياسية تجعل هذه المنظومة، إلى حد بعيد، قائمة على ترتيبات منفصلة تتبع كلٌّ منها دولة ذات سيادة.

وترتبط صعوبة بناء قوة عسكرية مستقلة أيضاً بالضمانة الأمنية الأميركية، فقد أتاح الوجود الأميركي في الخليج للممالك العربية الاستفادة من وسائل وإمكانات عسكرية سيكون تطويرها بصورة مستقلة بالغ الصعوبة والكلفة.

فإذا كانت القيادة السياسية تفترض أن الولايات المتحدة ستقف إلى جانب بلادها في حال اندلاع حرب كبرى، وستوفر لها ما تفتقر إليه من وسائل عسكرية، فإن الدافع السياسي لتحمل أعباء بناء هذه الوسائل محلياً يصبح أضعف.

وهنا تنشأ مفارقة الاعتماد على الخارج: فالمظلة الأمنية الأميركية تتيح للجيوش الخليجية التطور، لكنها تقلل في الوقت نفسه الحاجة

الملحّة إلى بناء قوة عسكرية مكتملة وقادرة على العمل باستقلال، كما يؤدي استمرار افتقار هذه الجيوش إلى الاكتفاء الذاتي، إلى تعزيز حاجتها إلى الضمانات الأمنية الأميركية.

ولا يعني ذلك أن الاعتماد على الولايات المتحدة خطأ استراتيجي بالضرورة، فبالنسبة إلى دول صغيرة تواجه إيران، التي تتمتع بأفضلية عليها في بعض جوانب المواجهة غير المتكافئة، قد يكون تقاسم الأعباء العسكرية مع قوة خارجية خياراً عقلانياً تماماً.

لكن السؤال الأهم هو: ماذا سيحدث إذا تغيّر مستوى التدخل الأميركي، ولم يعد منسجماً مع الافتراضات الأساسية التي بُنيت عليها القوة العسكرية لهذه الدول؟

وثمة عائق آخر يمكن وصفه بأنه «مفارقة الثراء» فالقيود المالية تُجبر الجيوش على تحديد أولوياتها، وترشيد إنفاقها، وتحقيق توازن مدروس بين منظومات التسليح، والموارد البشرية، والتدريب، والصيانة، والإمداد والتموين، غير أن الثروة النفطية أتاحت لدول الخليج تجاوز بعض هذه القيود عن طريق شراء المنظومات المتطورة، والاستعانة بالخبراء والمتعاقدين الأجانب، واستخدام صفقات التسليح وسيلةً لربط أمنها بمصالح القوى الخارجية.

وبهذا المعنى، أصبح من الممكن «شراء الأمن» بدلاً من بناء جميع الوسائل اللازمة لتوفيره بصورة مستقلة، ومن هنا، يمكن القول إن الثراء قد أسهم في إضعاف هذه الجيوش، لأنه خفف الضغوط التي تدفعها إلى الاعتماد على نفسها، وتحديد أولوياتها، وحسن استثمار مواردها المحدودة.

ومع ذلك، ينبغي تجنب التعميم، فمن أوجه القصور في بعض الدراسات المبكرة عن الجيوش العربية ميلها إلى تفسير الأداء العسكري بالخصائص الثقافية، أما المقارنة بين دول الخليج، فتكشف عن تفاوت كبير بينها.

وتُعد الإمارات العربية المتحدة المثال الأبرز في هذا السياق؛ إذ لم تقتصر استثماراتها على شراء الأسلحة، بل شملت أيضاً الإصلاحات التنظيمية، وتدريب الأفراد، وتطبيق الخدمة الوطنية الإلزامية، وتطوير قوات العمليات الخاصة، واكتساب الخبرة العملياتية. ولهذا تمثل الإمارات حالة جديرة بالدراسة؛ فإذا استطاعت دولة خليجية تحسين مستوى فاعليتها العسكرية بصورة ملموسة قياساً بحجم الموارد التي تمتلكها، فهذا يعني أن الفجوة بين الموارد والفاعلية ليست نتيجة حتمية للعوامل الثقافية أو الجغرافية.

وللوهلة الأولى، يُفترض أن السعودية قد راكمت خبرة عملياتية واسعة، فمنذ اندلاع الصراع مع الحوثيين، اكتسبت قواتها خبرة في استخدام القوة الجوية، وجمع المعلومات الاستخبارية، والتصدي للصواريخ والطائرات المسيّرة، وإدارة حملة عسكرية طويلة الأمد، ومع ذلك، فعندما دخل وقف إطلاق النار حيز التنفيذ عام 2022، كانت السعودية، التي تمتلك سابع أكبر ميزانية دفاعية في العالم، قد أخفقت في إلحاق هزيمة حاسمة بالحوثيين.

وتُظهر الحملة العسكرية الجارية هذا المأزق بوضوح؛ إذ تمكن الحوثيون من توسيع موطئ قدمهم في مضيق باب المندب بسرعة، مع مواصلة إطلاق الصواريخ والطائرات المسيّرة باتجاه الأراضي السعودية ومنشآتها الحيوية.

وفي أيلول/سبتمبر 2026، أفادت تقارير بأن الرياض طلبت مساعدة الولايات المتحدة، مشيرةً إلى عجزها عن مواجهة الحوثيين بمفردها، ويبدو أن الرياض تتردد أيضاً في استخدام كامل قوتها العسكرية ضد الحوثيين، خشية أن يؤدي التصعيد إلى استدراج مزيد من الضربات ضد منشآتها النفطية المعرضة للخطر، وإعادة المملكة إلى حرب واسعة النطاق في اليمن. ةوعليه، فإن مشكلة السعودية لا تكمن

في الضعف العسكري وحده، بل في صعوبة تحويل تفوقها الهائل في الموارد والتقنيات إلى قدرة عملياتية ونتائج استراتيجية حاسمة في مواجهة خصم محدود الموارد، ولا مركزي التنظيم، وقادر على التكيف مع الظروف المتغيرة.

ومن ثم، تُظهر حالة الحوثيين أيضاً حدود التفوق التقني في الحروب غير المتكافئة.

ولأن التفوق المادي والتقني لدول الخليج لا يتحول تلقائياً إلى فاعلية عسكرية، فلا بد من اعتماد معايير مختلفة لتقييم قوتها، فالميزانيات الدفاعية، وصفقات التسليح، وحجم القوات وتشكيلاتها وتسليحها، كلها مؤشرات مهمة، لكنها غير كافية.

وإلى جانب هذه المؤشرات التقليدية، ينبغي تقييم مجموعة أوسع من العوامل، منها نسبة الكوادر الوطنية القادرة على تشغيل المنظومات وصيانتها، ومستويات الجاهزية وتوافر الوسائط الصالحة للاستخدام، والخبرة العملياتية، وعمق منظومة الإمداد والتموين، والقدرة على العمل المشترك بين أفرع القوات المسلحة، والتكامل العسكري مع الدول المجاورة، ومدى الاعتماد على المتعاقدين والدول الأجنبية، فضلاً عن بيانات أخرى لا تتوافر عادةً في المصادر غير المصنفة سرية.

الخلاصة والتبعات بالنسبة إلى إسرائيل

كما سبقت الإشارة، فإن الإنفاق على بناء القوة العسكرية في دول الخليج يحقق أغراضاً متعددة؛ فجانب منه يعود بمكاسب سياسية، تتمثل في تعزيز العلاقات مع الولايات المتحدة وغيرها من القوى الدولية، وجانب آخر يعزز مكانة الدولة وهيبتها ونفوذها، فيما يسهم جانب ثالث في ترسيخ استقرار الأسرة

الحاكمة، أما العائد العسكري المباشر، فلا يمثل سوى جزء من هذه المكاسب.

وقد يساعد هذا التمييز على تفسير استمرار الفجوة بين الإنفاق العسكري والفاعلية القتالية، رغم إدراكها منذ سنوات، فليس بالضرورة أن يكون صنّاع القرار عاجزين عن فهم أوجه القصور في منظوماتهم العسكرية، وإنما يقيسون عوائد صفقات التسليح بمعايير أوسع من تلك التي يعتمدها المحللون العسكريون.

والفاعلية العسكرية مسألة نسبية أيضاً؛ إذ لا تُقاس قوة الجيش بما يمتلكه من موارد فحسب، بل تُقاس كذلك في ضوء طبيعة خصمه وخصائصه وأساليب قتاله.

وإلى جانب جوانب اختلال ميزان القوة العسكرية التي تصب في مصلحة إيران، ثمة تفاوت آخر يتعلق بمدى تعرض الطرفين للضرر، فدول الخليج الثرية تعتمد على منشآت حيوية تتركز في مواقع محددة، تشمل مرافق إنتاج الطاقة، والموانئ، ومحطات تحلية المياه، والمطارات، والمراكز الاقتصادية، ويمكن لضربات محدودة تستهدف هذه المواقع أن تتسبب بخسائر اقتصادية جسيمة.

أما إيران والجماعات الموالية لها، فهي أقدر على خوض حروب الاستنزاف، وتُبدي استعداداً لتحمل تكاليف باهظة على مدى فترات طويلة.

وهكذا يستطيع خصم أقل تقدماً من الناحية التقنية أن يقلل من أهمية التفوق المادي لدول الخليج، وأن يكشف صعوبة تحويل تفوقها التقني إلى فاعلية عسكرية حقيقية.

وقد قطعت دول الخليج خلال العقود الماضية شوطاً طويلاً في بناء قواتها المسلحة، وأصبحت بعض هذه الدول قادرة على تنفيذ

مهام كانت تعتمد فيها سابقاً اعتماداً شبه كامل على القوات الأجنبية، ومن الشواهد على ذلك تنفيذ بعض دول الخليج، وفي مقدمتها الإمارات العربية المتحدة، ضربات محدودة داخل الأراضي الإيرانية، وإن لم تعلن مسؤوليتها عنها.

ولذلك، لا ينبغي اعتبار الفجوة بين حجم الاستثمارات العسكرية والأداء العملياتي دليلاً على انعدام جدوى صفقات التسليح، أو على عجز الجيوش الخليجية عن تحسين أدائها، غير أن ضخامة مشتريات الأسلحة قد تعطي صورة مضللة عن حجم القوة العسكرية التي تمتلكها هذه الدول فعلياً.

فوتيرة شراء الأسلحة في دول الخليج تتجاوز أحياناً سرعة تطوير الكوادر البشرية والمؤسسات العسكرية، كما يشجّع التنافس على المكانة والنفوذ على اقتناء منظومات تسليح ذات قيمة رمزية كبيرة، وتُستخدم صفقات الأسلحة لربط القوى الخارجية بأمن دول الخليج، وتنويع مصادر الدعم الذي تتلقاه.

وتؤثر اعتبارات حماية الأنظمة الحاكمة في بنية القوات المسلحة، في حين تبقى قاعدة الموارد البشرية الوطنية محدودة، ويظل التكامل العسكري بين دول الخليج جزئياً، أما المظلة الأمنية الأميركية، فتمنح هذه الدول قدراً من الاطمئنان، يتيح لها الاستمرار سنوات طويلة في الاعتماد على قوة خارجية لتوفير وسائل عسكرية أساسية تفتقر إليها.

وبالنظر إلى المستقبل، فإن شراء مزيد من منظومات التسليح، بما فيها مقاتلات إف-35 المتطورة التي اشترتها السعودية، لن يحل المشكلة وحده، فحتى بعد وصول هذه الطائرات، سيكون من الضروري إنشاء منظومات تدريب ملائمة، وتطوير العقيدة العملياتية ومستويات الجاهزية بما يتناسب معها.

وبعبارة أخرى، أظهرت الحرب مجدداً الفارق بين امتلاك المعدات العسكرية وبناء القدرة على استخدامها بفاعلية في الحرب.

وتبدو الفجوة في أرقام الإنفاق العسكري لافتة على نحو خاص، فوفقاً لبيانات معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI)، أنفقت السعودية وحدها نحو 83.2 مليار دولار على الدفاع عام 2025، مقابل نحو 7.4 مليارات دولار أنفقتها إيران، أي إن الإنفاق السعودي تجاوز نظيره الإيراني بأكثر من أحد عشر ضعفاً، ورغم أن التقديرات تشير إلى أن الإنفاق الدفاعي الإيراني الفعلي أعلى من الرقم المذكور، فإن الفارق يبقى هائلاً.

ومع ذلك، استطاعت إيران تهديد جميع دول الخليج، التي احتاجت إلى مساعدة خارجية كبيرة للدفاع عن نفسها، ولعل هذا المثال هو أوضح تعبير عن الفجوة بين حجم الإنفاق العسكري والقدرة القتالية الفعلية.

ومع ذلك، لا ينبغي النظر إلى جميع هذه الظواهر بوصفها مجرد «إخفاقات»، فبعضها نتيجة مباشرة لخيارات استراتيجية عقلانية، فشراء الأسلحة الأميركية قد يحقق مكاسب سياسية كبيرة، حتى إن لم يكن أفضل السبل لبناء قوة عسكرية فعالة، كما أن تنويع مورّدي الأسلحة قد يزيد تعقيدات الإمداد والصيانة، لكنه يقلل الاعتماد السياسي على دولة واحدة، وكذلك فإن تعدد المؤسسات العسكرية وتشتتها قد يُضعف الكفاءة العسكرية، لكنه يعزز أمن النظام الحاكم في مواجهة التهديدات الداخلية.

وعليه، فليس بالضرورة أن تكون دول الخليج قد أخفقت في تحقيق أهدافها من صفقات التسليح، وإنما تتجاوزُ هذه الأهداف مجردَ تحسين الفاعلية العسكرية.

ولا تقتصر تبعات محدودية الفاعلية العسكرية لدول الخليج على أمنها وحده، بل تمتد إلى أطراف أخرى. وبالنسبة إلى الولايات

المتحدة، تجعل هذه المحدودية من الصعب نقل نصيب أكبر من أعباء الأمن الإقليمي إلى حلفائها الخليجيين، وما دامت هذه الدول تواجه صعوبة في الدفاع عن نفسها وردع إيران والجماعات الموالية لها، فستظل واشنطن مضطرة إلى توفير وسائل عسكرية أساسية، بل والتدخل عند وقوع الأزمات، رغم سعيها إلى تقليص اهتمامها بالشرق الأوسط والموارد التي تخصصها له.

أما بالنسبة إلى إسرائيل، فيعني ذلك أن دول الخليج، وإن كانت شريكة مهمة سياسياً واقتصادياً، فإن قوتها الاقتصادية وضخامة مشترياتها العسكرية لا ينبغي أن تُعدّا دليلاً على إمكان الاعتماد عليها بوصفها ركيزة عسكرية قوية.

ومن ثم، فإن إقامة جبهة إقليمية متماسكة في مواجهة إيران لا تتطلب التعاون السياسي مع دول الخليج فحسب، بل تستلزم أيضاً تحسيناً كبيراً في فاعلية جيوشها، وتعزيز قدرتها على تنفيذ عمليات مشتركة ومواصلتها لفترات طويلة.



مركز قاسيون
للدراسات الاستراتيجية
Qasioun Center for Strategic Studies